INFOWAR ON THE WEB IN THE MIDDLE-EAST

Sabrine Saad, Stéphane Bazan and Addis Tesfa

.(Université St-Joseph de Beyrouth (Liban
UIR Web Science – CEMAM
uir.webscience@usj.edu.lb

Abstract

The Middle-East Region is presently known throughout the World for its ongoing political and military conflicts. Since 1948, the region has witnessed many forms of confrontations, but recent ones found new strategic orientations with the development of Web access and literacy, among local populations. Increase in networks speeds and democratization of Internet connections since 2005 created new opportunities for online mobilization and information warfare. Organized and efficient usage of Online Social Media platforms has altered the political landscape in many countries of the region, during the 2009 - 2011 periods now called the "Arab Spring." To clearly evaluate what is really going on in these new zones requires a clarification of several misunderstandings in definitions of information warfare and cyberwarfare. This paper offers methodological directions to identify actions and measure their impact in the specific context of the Web. Research on infowar on the Web is still at an early stage and the question of the true nature of information warfare actions that target the Web needs to be answered at both conceptual and methodological levels.

Keywords: Information warfare; Web; Middle-East; players; emerging player; asymmetric war; Gaza Strip; Arab spring; Web Science.

المرأة اليمنية من التهميش إلى الثورة

منى يحيى المحاقري

جامعة صنعاء، اليمن

Yzmona@hotmail.com

الملخص

مما لاشك فيه أن المرأة اليمنية لعبت دوراً بارزاً في احتجاجات2011 وما يمكن الجزم به، هو أن حاجزاً من الخوف تحطم بخروج جموع وحشود من النساء اليمنيات إلى ساحات التغيير ومشاركتهن في المسيرات الاحتجاجيّة للمطالبة برحيل النظام. في ساحات التغيير بجوار جامعة صنعاء، خرجت النساء ربما لأول مرة في تاريخ اليمن.

كان شبح الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي كفيلاً بإحداث الفزع في قلوب مجتمع بنيتُه التحتيّة هشّة وإمكاناتِه الاقتصاديّة ضعيفة. كثيرات ممن خرجن مؤيّدات للحلّ السياسي ومؤيّدات للانتقال السلمي للسلطة، تحسباً من وقوع اليمن في براثن الحرب الأهلية، تمّ أدراجهن في خانة المؤيدات للنظام، ولم يعتدّ بمشاركتهن ولا بخروجهن للميادين، وتمّ تجاهلن من قبل الإعلام الفضائي الخارجي، ومن قبل الجهد التوثيقي الداخلي والخارجي. لقد كان للمشاركة السياسية للمرأة في هذه الفترة الحرجة أولوية قصوى بالنسبة للنساء المتعلمات في المناطق الحضرية، في حين أن قرار مجلس الأمن رقم 2014 دعا كافة الأطراف المعنية «أن تكفل حماية النساء والأطفال، وأن تعزّز مشاركة المرأة في حلّ النزاع، وأن تشجع كافة الأطراف على تيسير مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة على مستوى صنع القرار». وبينما تؤكد المبادرة الخليجية على مشاركة المرأة في الفترة الانتقالية وانه ينبغي تمثيل المرأة ضمن جميع الأطراف المشاركة، فإن غالبية النساء يشعرن أنه قد تم إهمالهن. إضافةً إلى أن انعدام الثقة في الأحزاب التقليدية، جعل النساء يشعرن بأن الأطراف المتنازعة السياسية ستتوحد حول مسألة واحدة فقط هي إقصاء النساء.

كان من الواضح أن خروج النساء اليمنيات إلى الساحات، لم يبلور مطالب نساء اليمن الحقيقيّة في التغيير، ولم يتمّ تبنّي أيّة شعارات تقدّمية تتعلّق بتحرير المرأة.

وفي مجمل الأمر نجحت القوى المتصارعة في الساحة اليمنية المتمثلة في النظام والمعارضة في استغلال النساء كما اعتادت من قبل في الانتخابات البرلمانية. وقد أكدّت

المرحلـة الانتقاليـة الحالية، أن أي من هذه الأحزاب لا يؤمن بأهمية مشـاركة المرأة في صنع القـرار فـي اليمـن، فقد ظلت حشـود وجموع النسـاء طيلة أيـام الثورة مُسـيَّرة ومُسيَّسَـة، وتمّ اسـتغلال النسـاء والأطفال في أحيان كثيرة للتحايل على المجتمع الدولي لجلب الاستعطاف والدعم. كما كانت معظم المهام التي توكل للنسـاء تتعلـق بإعداد الطعام والخبز، والتمريض، وجمع التبرعات، وهي غالباً أدوار يغلب عليها الطابع التقليدي، و يغيب عنها الطابع القيادي، وتظل النسـاء في اليمن بعيدة عن المشـاركة السياسـية وعن مواقع اتخاذ القرار. حيث لا يزال القرار السياسي، وقرار الحرب والسلم قراراً ذكورياً بامتياز.

تقدّم هذه الورقة قراءة نقدية لواقع مشاركة المرأة السياسية في ثورة اليمن.

كلمات مفاتيح: الثورة؛ اليمن؛ النساء؛ التغيير، القراءة النقدية.

Abstract

The Yemeni Woman: From Marginalization to Revolution

Mona Yehya El-Mahakery

There is no doubt women in Yemen played an important role in the protests of 2011, and certainly fear, as a psychological barrier, collapsed when groups of women left their homes to demonstrate in the squares of change. Women's participation in the demonstrations and their calls for the fall of the regime mark the first time in history that women of Yemen go public.

The ghost of the civil war and fear of sectarian fighting explain why women were scared in such a socially divided and economically weak society as Yemen. Women who sought a peaceful resolution and transition of the regime were considered allies of the Ben Ali regime. Thus, they were not considered among the participants in the squares and were neglected by the local and international media as well as observers. During this critical period, political participation was a priority for educated urban women, although the United Nations Security Council Resolution 2014 called on all parties «to secure the protection of women and children, to empower women›s contribution in conflict resolution, and to encourage all parties to facilitate, in full capacity, the gender equality on the level of making of decisions.» Similarly, the Gulf countries› initiative confirmed women›s participation during the transitional period. Most women, however, realized that they were marginalized. In addition to the lack of trust in the traditional parties, women felt that the conflicting political sides would only agree on the political

exclusion of women.

It is clear that the participation of women in the squares did not contribute to formulating demands for change nor to the adoption of progressive slogans about the emancipation of women.

In general, the conflicting parties on the Yemeni political scene, the regime or the opposition, successfully exploited women as was always the case before the parliamentary elections. This transitional phase confirms that not one single party believes in the participation of women in decision-making and women have remained under male political leadership. Further, women and children were exploited to attract the international community for funding and women›s work in the squares included preparing food and bread, nursing, and fundraising; such roles by women are considered traditional and tied with the provision of care not leadership. Women in Yemen are still far from reaching the position of decision-makers, whereby the political decision of making war or peace remains a man›s decision par excellence.

This paper presents a critical reading of the political participation of women in Yemen during the revolution.

Keywords: Revolution; Yemen; women; change.

مقدمة

يكتسب الحديث عن الثورات في زمن الربيع العربي، أهمية بالغة، ذلك أن تلك الاحتجاجات القوية المختلفة التي شهدتها بلدان الربيع العربي، ومن بينها اليمن، لا شك أحدثت تغيّرات جذرية وأساسية في بنية النظم السائدة، ولكن تقييم مدى نجاح هذه الثورات، وقياس ما أحدثته هذه الاحتجاجات الشعبية القوية من تقدم إيجابي، هو أمر قد يصعب تلمّس آثاره على المدى القريب.

لقد كانت اليمن واحدة من البلدان التي عصفت فيها رياح التغيير، وربما كانت أكثر بلدان الربيع العربي حاجة إلى مثل هذه العواصف، لخلخلة بنية التركيبة القبلية التي يستند إليها النظام الحاكم في اليمن والتي ظلت لأكثر من ثلاثة عقود تحمي النظام الحاكم وتنتفع منه في الوقت نفسه[1].

إن مشاركة النساء والشباب مثّلت أبرز ملامح الثورة الشبابية الشعبية السلمية في اليمن، والتي انطلقت شرارتها من صنعاء في الحادي عشر من فبراير من عام 2011، وقد تلت ثورة التغيير التونسية وكانت مرتبطة بها. وكانت أكثر تأثراً بثورة 25 يناير المصرية، حيث تم تبنّي آليات مشابهة من خلال الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي (الفيس بوك خصوصاً)، كمنطلق رئيسي للتخطيط والدعوة لها، والدعوة للاعتصام في الميادين العامة ونصب المخيمات والإقامة فيها، وتبنّي ورفع نفس الشعارات التي تطالب بسقوط النظام ورحيله.

(1) تمثّل مصلحة رعاية شؤون القبائل واحدة من أهم المؤسسات في الدولة، والتي ينفق عليها ما يقارب 13 مليار ريال يمني يتم اعتمادها في موازنة الدولة كل عام، مليون ريال شهريا. مصلحة شؤون القبائل هي مصلحة يمنية أسسها الرئيس السابق علي عبد الله صالح في مطلع الثمانينيات كجهاز لتنظيم توزيع «الريع» على النخب القبلية، وأسس لها فروعا في كل محافظات اليمن. إنها مصلحة لا يوجد قانون ينظمها، وتُدار وفقا لتعليمات شخصية مباشرة، تقدّم عطايا مالية شهرية منتظمة لشيوخ القبائل. بعد مطالبات ومسيرات شعبية عديدة للمطالبة بإلغاء المصلحة والحفاظ على ميزانية الدولة، تعهد رئيس وزراء حكومة الوفاق محمد سالم باسندوة بإيقاف التحويلات المالية لشيوخ القبائل عبر "مصلحة شؤون القبائل" الحكومية وهي المصلحة الحكومية الوحيدة من نوعها في العالم. إلا أن الرئيس عبد ربه منصور هادي استفاد من القبائل خلال حربه التي شنها على ما عرف باسم جماعة أنصار الشريعة في أبين، مما يشير إلى صعوبة الولادة الجديدة التي ارتقبها شباب ساحات التغيير.

كان المناخ العام والوضع الاقتصادي المتردي، والفساد المالي والإداري في اليمن قد بلغ أوجه، ولعل أبرز المطالب التي صاحبت خروج أولى موجات احتجاجات الشباب، كانت أمام بوابة جامعة صنعاء في مطلع شهر فبراير 2011. طالبت بمحاربة البطالة بين الشباب، وزيادة عدد الدرجات الوظيفية المخصصة للخريجين الجدد. وكان من نتائجها المبدئية أن أصدر الرئيس السابق علي عبد الله صالح قراراً باعتماد ستين ألف درجة وظيفية، محاولاً بذلك احتواء هذه الاحتجاجات[2].

لم تكن هذه الخطوة كافية في نظر الشباب المحتجين، عندها أخذت الاحتجاجات مسارها المختلف حين بدأت القوى القبلية التقليدية والأحزاب السياسية المعارضة، تحاول الاستفادة من هذا الحراك الشعبي العفوي، لتحقق أهدافها السياسية للنيل من النظام الحاكم. وسرعان ما اتسعت الدائرة ليضم المشهد اليمني لاعبين إقليميين وجدوا في اليمن، بحكم موقعها الاستراتيجي في جنوب الجزيرة العربية، مكاناً مناسباً لإدارة صراعات خلفية وتصفية حسابات سياسية.

تعد أحداث 18 مارس، وهي ما عرفت بأحداث «جمعة الكرامة «، مرحلة مفصلية في مسار الثورة السلمية الشبابية.

وما تزال خيوط هذه القضية عالقة، ولم يتم تحديد مرتكبي جرائم القنص وقتل المتظاهرين السلميين في ساحة التغيير إذ تحوّل مسار الثورة الشبابية السلمية بعدها، وظهر جلياً الالتفاف الحزبي على ثورة الشباب.

نساء في دائرة الضوء في ساحة التغيير

ما تزال صورة مشاركة النساء اليمنيات في الاحتجاجات التي شهدها اليمن في عام 2011 ماثلة أمام أعين الجميع.

صور مبهرة لحشود من النساء المنقبات والملتحفات بالسواد، يلوّحن بأعلام اليمن، يؤشرن بأصابعهن الملونة، رافعات علامة النصر، ويهتفن بمطالب التغيير.

(2) أعلنت الحكومة اليمنية في أواخر فبراير/ شباط عن نيتها بتوظيف 60 ألف مواطن في خطوة لمساعدة الخريجين العاطلين عن العمل وتحسين مستوى الخدمة العامة. وجاءت هذه المبادرة ضمن حزمة إصلاحات شملت زيادة رواتب موظفي القطاع العام ومنحهم العلاوات السنوية المتوقفة منذ العام 2005. وشكلت هذه الإجراءات خطوة تمهيدية لتهدئة الشارع اليمني الذي كان لا يزال يشهد تظاهرات تطالب بإسقاط النظام.

صـورة لـم يألفهـا المجتمع اليمني مـن قبل، مجتمع قبلـي محافظ، لا ينظـر للمرأة إلا فـي نطاق مفهوم" العورة": صـوت المرأة عورة – يد المرأة عورة – وجه المرأة عورة.

صـورة مبهرة اجتذبت عدسـات الكاميرات الصحافيـة والفضائية من كل أنحاء العالم، مادة طازجة لمجتمع بكر، تخرج نساؤه للمرّة الأولى إلى الميادين والساحات العامة مطالبة بالتغيير السياسي وبإسقاط النظام الحاكم تحديداً.

أفلام وثائقية عديدة شـاركت فـي مهرجانات عالمية ورُشّـحت للجوائز ترصد ملامح غريبة لمشـاركة النسـاء اليمنيات في ثورة الربيع العربي، مثل فيلم «الصرخة» للمخرجـة اليمنيـة الفرنسـية خديجـة السـلامي[3]، وفيلـم «ليـس للكرامـة جـدران» للمخرجة اليمنية الشابة سارة إسحاق[4].

شـكّل الأطفال الملمح الأخـر والمكمل لهذه الصورة المبهـرة، أطفال يلعبون في السـاحات ويلوّحون ببالونات ملونة، يطالبون هم أيضاً بإسـقاط النظام. لم يقف الأمـر عنـد هذا الحد بـل رأيناهـن ورأيناهم (النسـاء والأطفال) يسـيرون في مقدمة

(3) حشـود غفيرة منقسـمة إلى قسـمين، الأول متشـح بالكامل بالسـود، بينما الثانـي تتعدد ألوانـه. فيلم المخرجة اليمنيـة خديجـة السـلامي "الصرخة" يمضي داخل تلك الحشـود النسـائية، ليضـيء على دور المـرأة اليمنية فـي هذا الحـراك الذي أفضى إلى تنحـي الرئيس اليمني علي عبـد الله صالح. لكن تلخيـص الفيلم بذلك فقط سيكون جزءاً صغيراً جداً مما تسعى المخرجة إلى تقديمه، فما يشغل هذا الفيلم ليس التغيير السياسي فقط، بل الاجتماعـي وحالة المرأة اليمنية في مجتمع محافظ. كان حضور المرأة في المظاهرات والاحتجاجات خطوة جريئة بادرت إليها المرأة اليمنية، وبالتالي وجدت، وربما للمرة الأولى، مسـاحة للحلم، ومسـاحة أيضاً لتقول وتصرخ عالياً بما تتوق إليه. وهو ما شـكل المسـاحة الحيوية للفيلم، وذلك عبر التركيز على شخصيات رئيسة تتبع أدوارها أثناء الثورة وما آلت إليه بعدها، وما سـعت المرأة اليمنية إليه، وما وقف حائلا بينها وبين تحقيقه، إضافـة إلـى النظرة الذكورية لأحلامهن، يتناول الفيلـم أيضاً ما بعد الثورة، وهنا تحضر الإشـكالية التي يتتبعها الفيلـم، حيـث يقارن بين ما قبل وما بعد، وليقول لنا إن أولى نتائج الثورة كان ممارسـة المزيد من قمع المرأة، والسعي إلى إعادتها إلى بيتها من جديد، وإخراس صرختها أو صوتها.

(4) "ليس للكرامة جدران" هو اسـم فيلم وثائقي يمني تم ترشـيحه لجائزة الأوسـكار، ويعتبر أول فلم يمني يصل إلـى الترشـح لجائزة الأوسـكار، وقـد تأهل الفيلم ضمـن ثمانية أفلام أخـرى للفوز بجائزة الأوسـكار عن فئة الأفلام الوثائقية القصيرة. الفيلم من إخراج المخرجة اليمنية سارة إسحاق.
وثّـق فريق مكون من شـابة وشـابين أحداث مظاهـرات جمعة الكرامـة التي وقعت في 18 مـارس 2011 وهي الجمعـة التـي خرج فيها آلاف اليمنيين يطالبون برحيل نظام الرئيس السـابق علي عبد الله صالح. ويصوّر الفلم الوثائقـي أعمـال العنف والجرائم البشـعة التي ارتكبت ضد المدنيين المتظاهرين سـلمياً في سـاحة التغيير في العاصمة صنعاء.

الصفوف، يحمون المسيرات من بطش النظام ويبشّرون بمشروع الشهيد القادم.

وللمرّة الأولى في التاريخ اليمني يختبئ الرجال خلف النساء ويتراجعون إلى الصفوف الخلفية. فهل هذا إيذانا بتسليم القيادة للمرأة، أم هي وسيلة معروفة للتضحية بالأضعف وللمزايدات السياسية[5].

توكّل كرمان محرضة أم حمامة سلام

توكّل كرمان أيقونة الثورة كما توصف لم تعد صورتها عورة، فصورتها ترفع وسط الحشود وتعلق في خيام الثائرين. تصف ناشطة في الثورة ذلك بقولها: ''في بداية الثورة كان هذا الاختلاط شائعاً وطبيعياً في جو أخوي وعائلي رائع المثال. وقد شجع الكثير من الآباء والإخوة والأزواج والأقارب نساءهم على المشاركة. بعض المتطوعات في المستشفى الميداني، وغيرهن من المتطوعات، نمن في الساحات دون أولياء أمورهن الذكور، مما شكل تحدياً للعادات المحرّمة. و في مجتمع تعتبر صورة المرأة على لوحات الإعلانات الكبيرة ''عيباً''، انتشرت صورة ''توكّل كرمان'' الحائزة على جائزة نوبل للسلام في جميع أنحاء الساحات حتى أن الرجال علقوا صورها في خيامهم بكل بفخر''[6].

ولم يعد صوت توكّل عوره وها هي تصرخ وسط الحشود وتحث على الشهادة، وتهدّد وتتوعّد بإسقاط عرش على عبد الله صالح. والشباب الشهداء يتساقطون واحداً تلو الآخر، ليهتز عرش النظام. وتوكّل كرمان تتقدّم المسيرات، تهتُف، ومن ورائها الشباب: «كلما زدنا شهيداً يا علي اهتز عرشك». صورة تتجاوز الواقع اليمني، وما كان لهذه الصورة أن تتبلور دون دعم خارجي قوي، توج بفوز كرمان بجائزة نوبل للسلام للعام 2011 مناصفة مع رئيسة ليبيريا الين سيرليف والناشطة الليبيرية ليما غبويي. جائزة، عدّها الكثيرون بمثابة إعلان تأييد ودفعة قوية من قبل لجنة نوبل للثورة اليمنية وللربيع العربي. وفي أوسلو حيث أعلنت الجائزة قال رئيس لجنة نوبل ثوربورن ياغلاند ان توكّل كرمان ورئيسة ليبيريا الين جونسون

(5) انظر تقرير **أصوات قوية :المشاركة السياسية للنساء في احتجاجات التغيير في اليمن** – منظمة سيفر ورد – مايو 2012، ص 5.

(6) انظر أطياف الوزير، ''ما يزال الطريق طويلا،'' – 3 ديسمبر 2012 – https://www.opendemocracy.net/5050/atiaf-zaid-alwazir

سيرليف و«المناضلة من اجل السلام» الليبيرية ليما غبويي كوفئن على «نضالهن السلمي من أجل ضمان الأمن للنساء وحصولهن على حقوقهن للمشاركة الكاملة في عملية بناء السلام». وأضاف ثوربورن ياغلاند «لا يمكننا تحقيق الديمقراطية والسلام الدائم في العالم إلا إذا حصلت النساء على الفرص نفسها التي يحصل عليها الرجال للتأثير على التطورات على جميع مستويات المجتمع».

هذا الفوز أثار الكثير من الجدل على المستوى الداخلي والخارجي، فهي أول امرأة عربية وأول مسلمة محجّبة تنال الجائزة، وهي، بعد، في الثانية والثلاثين من عمرها، أي واحدة من أصغر من حصلوا على جائزة نوبل منذ أنشئت عام 1901.

لاشك أن فوز توكّل بهذه الجائزة، برأي البعض، «حمل رسالة دعمٍ قوية للثورات العربية ولدور المرأة، واعتبرت أنّ الجائزة ليست فقط من أجل ما أنجزته كرمان على هذين الصعيدين، وإنما تعبيراً عن الأمل بالنجاح في أن يقوم الإسلام المعتدل الذي تمثّله بدور إيجابي في المجتمع العربي. هذا الرأي يشبه ما تحاول الولايات المتحدة الأميركية القيام به منذ ثورتي تونس ومصر، إذ وجدت أنّ دعم الإسلام المعتدل يوفر جهداً في مكافحة الإرهاب. وإذا كان اختيار اللجنة لتوكل كرمان يتماشى مع نظرة القوى السياسية الغربية، فإنّ هذا لا يقلل من شأن كرمان، بل ربما يعني أنّ التغيير الإيجابي في الموقف الغربي من قضايا الشرق العربي ارتقى إلى مستوى الفعل الثوري»[7].

ومما أثار الجدل أيضاً في ما يتعلق بحصول توكّل كرمان على جائزة نوبل أنه لم يكن له دور واضح في السعي للوصول إلى حلّ سلمي يجنّب البلد الانزلاق في حرب أهلية، وعلى العكس من ذلك مثلت توكّل كرمان منذ اندلاع الاحتجاجات صورة المحرضة على العنف من خلال العديد من الدعوات التي اطلقتها مثل: الدعوة للزحف، والحسم الثوري، وشعارات رفض الحوار ورفض كل الحلول والمبادرات السلمية، والتي تتعارض مع الشعار العريض لثورة الشباب «السلمية» في اليمن. «وقد اتهم الشباب في ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء القيادية في حزب الإصلاح «توكّل كرمان» بالزج بالشباب إلى الموت والقتل من خلال دعوتها للزحف ووصف

(7) أمل عريضة، **مجلة الحرية** مجلة التقدميين العرب على الإنترنت - 23 أكتوبر - 2011 .http://alhourriah.org/article/1833

المتقاعسين عن الزحف بأنصاف الرجال، وانتقد العديد من الناشطين والناشطات في ساحة التغيير دعوات الزحف واعتبروها دعوات طائشة تمثل توكّل كرمان وحدها وتسيء إلى سلمية ثورة الشباب التي فرضت احترامها على العالم بنهجها السلمي. وحمّلوا توكّل كرمان مسؤولية تحريض الشباب لاقتحام المباني الحكومية واحتلالها، وما ترتب عليه من سقوط العديد من الشباب بين قتيل وجريح. وكانت توكّل قد أرسلت الدعوات، ووقفت في المنصّة تهتف: من مع توكّل غداً سيبدأ مسيرته اليوم، ومن مع الأحزاب الجبانة سيبقى مكانه، غير أن بعض الشبان صعد إلى المنصة ودعا الشباب إلى عدم الخروج وراء توكّل»[8].

وأخذ البعض على توكّل عدم قدرتِها على تطوير وعيها السياسي ليتلاءم مع الجائزة التي حصلت عليها. «لم يكن ثمة شك أن الناشطة السياسية توكّل كرمان قد استحقت جائزة نوبل كمكافأة لنضالها ووقوفها إلى جانب الشعب اليمني، وهو الأمر الذي اعتبره كلّ عربي مصدر فخر ورصيداً يضاف إلى نضال الشعوب العربية من أجل الحرية والكرامة، كما يضاف إلى رصيد اليمن الشقيق الذي ظل رغم ما له من مكانة تاريخية يعاني من الاضطراب والفقر والتخلف على أكثر من صعيد.

فوز توكّل كرمان كان ثمرة نضالها، غير أن هذا الفوز الذي فاجأ الجميع، وفاجأ توكّل نفسها، لم يمكنها من تطوير وعيها السياسي، فتحوّل مفهوم الحرية لديها إلى مجرد شعار وهتاف مفرّغ من مضمونِه، تردّده بمناسبة وبغير مناسبة، حتى ولو كانت تلك الحرية مجرد فرصة تمنح للجماعات المتطرفة التي تسعى إلى استعباد الشعوب ومصادرة الفكر وخنق الحريات، وتحولت كرمان من مناضلة تخرج في ساحات الاعتصام في صنعاء إلى مجرد مغردة ينتهي نضالها عند تغريدات تطلقها عبر تويتر تذكّر الناس بها كي لا ينسوا أن ثمة فتاة يمنية فازت بجائزة نوبل ذات ربيع لا يزال بلدها منتظراً ما يسفر عنه»[9].

كما اعتبر عدد من المحللين السياسيين فوز توكّل بهذه الجائزة، كنوع من المقايضة التشجيعية لتوكّل، وحزب الإصلاح، للمضي قدماً نحو القبول بالحلّ

(8) http://www.barakish.net/news02، "توكل كرمان تعلن عن ساعة الصفر ليوم الزحف نحو القصر الجمهوري ومؤسسات الدولة الأربعاء 11 5 2011http://www.youtube.com/watch?v=7_pvhJCdMcs

(9) سعيد السريحي، "اخو نجية توكل كرمان"، **جريدة عكاظ السعودية**، 30 أبريل 2014. .http://www.okaz com.sa/new/mobile/20140430/Con20140430696197.htm

السلمي للأزمة السياسيّة التي شهدتها البلاد، حيث لم ينجح الفعل الثوري في حسم الموقف لصالح أي طرف من أطراف العملية السياسية في اليمن، في المقابل منح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الحصانة من المسألة القانونية[10].

لم يستمر الوضع طويلاً، فما كاد يمضي أكثر من شهر واحد بعد إعلان فوز توكل بالجائزة في شهر اكتوبر 2011، حتى تم التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة في 23 نوفمبر 2011[11]، وبدأ الفرقاء تنفيذ بنودها، وتمت عملية الانتقال السلمي للسلطة من الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى نائبه عبدربه منصور هادي، وأعقب ذلك تشكيل حكومة وفاق وطني تعتمد على مبدأ المحاصصة.

ثورة أم صراع سياسي؟

يبدو أنه كان من الصعب آنذاك الحديث عن ثورة تغيير حقيقية في اليمن، بقدر ما كان صراعاً على السلطة، تتحكم فيه مصالح داخلية بين قوى تقليدية عتيقة استبدت بالحكم واستأثرت بالسلطة في اليمن، حيث لا صوت يعلو فوق صوت القبيلة التي طالما لعبت الدور الرئيسي في رسم ملامح ماضي اليمن ومستقبله.

مما لاشك فيه أن المرأة اليمنية لعبت دوراً بارزاً في احتجاجات 2011. وما يمكن الجزم به، هو أن حاجزاً من الخوف تحطم بخروج جموع وحشود من النساء اليمنيات في ساحات التغيير بجوار جامعة صنعاء، ومشاركتهن في مسيرات الاحتجاج والمطالبة برحيل النظام. خرجت النساء، ربما للمرّة الأولى في تاريخ اليمن، ونُصبت لهن الخيام، وأصدرت الفتاوى الدينية التي تجيز مشاركة المرأة في الثورة وتجيز مبيتها خارج منزلها، وتشبهه بالمبيت في (منى) في الحج[12].

(10) في 21 فبراير 2012، وافق مجلس النواب اليمني منح قانون الحصانة . ورشح نائب الرئيس هادي كمرشح وحيد للانتخابات الرئاسية المقبلة.

(11) انظر: المبادرة الخليجية http://ar.wikipedia.org/wiki/

(12) أجاز الدكتور اليمني المرتضى زيد المحطوري مبيت النساء اليمنيات في ساحات الاعتصام باليمن واعتبر ذلك أشبه بمبيتهن في مزدلفة أو منى ولا حرج فيه. واعتبر الدكتور المرتضى المحطوري في فتواه المنشورة في موقع سهيل برس "أن الفتاوى الأخرى الصادرة عن من لا علم ولا فقه له من الجاهلين بأحكام الله فلا عبرة بها ولا وزن لها".

وجاءت هذه الفتاوى بعد التصريحات التي أدلى بها الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، حول حرمانه «الاختلاط» في ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء[13].

وقد أثارت تلك التصريحات ردود فعل غاضبة في الساحة اليمنية، وردّت عليها المعارضة اليمنية بمظاهرات نسائية حاشدة في أكثر من محافظة يمنية. وكان الرد سريعاً بالاعتداء بالضرب الذي تعرض له عدد من الناشطات النسويات أثناء هذه المسيرات من قبل حماة الثورة أنفسهم، لرفضهن السير بشكل مستقل عن الرجال في المظاهرات. وهذا يعتبر أكبر دلالة على إشكالية وضع النساء داخل سياق ثقافي لم ينضج بعد لاستيعاب مشاركة فعلية للنساء، بعيداً عن فكرة الاستعلاء والاستغلال والحشد.» وهذا الانتقاد منح الأصوليين فرصة ذهبية لممارسة العزل السابق، وان ترددوا في تطبيقه، ولكن سرعان ما شرعوا في تطبيقه عند مهاجمة ومحاصرة مجموعة صغيرة من الرجال والنساء الناشطين الذين انضموا إلى إحدى المسيرات العفوية الاحتجاجية ضد انتقاد صالح للإختلاط. وتعرضت للضرب الناشطات اللواتي رفضن الانصياع للعزل. وخلال الاستجوابات والتحقيقات، اتهمت النساء الناشطات بالاعتداء عليهن وضربهن ومحاصرتهن،»[14] طلاباً من جامعة الإيمان، التي يملكها ويديرها الشيخ عبد المجيد الزنداني، وجنوداً من الفرقة الأولى المدرعة. وذلك بعيداً عن الأضواء في ميدان السبعين.

وفي ساحة أخرى خرجت جموع أخرى وحشود من النساء المؤيدات لنظام علي عبد الله صالح؛ لقد فضّلن المسار الديمقراطي للتغيير، باعتبار أن اليمن من الديمقراطيات الناشئة بالنسبة للجوار الإقليمي.

في الواقع لم يكن احتشاد النساء في ميدان السبعين في جنوب العاصمة صنعاء ألا انعكاساً لذلك الانقسام الشعبي الذي حدث في اليمن والذي أفضى – على خلاف بلدان الربيع العربي - إلى تسوية سياسية عبّرت عنها المبادرة الخليجية برعاية الدول العشر الراعية للمبادرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية

(13) في 15 أبريل، حذر الرئيس صالح، الذي كان مستاء وغاضبا من دور المرأة المحوري والقوي في الاحتجاجات، حذّر من اختلاط المرأة بشكل غير لائق بالرجل في المظاهرات وفي الساحات.

(14) جميلة علي رجاء، "المرأة اليمنية في المرحلة الانتقالية، تحديات وفرص"، ورقة بحثية نشرها برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي في **مركز دراسات الديمقراطية والتنمية وحكم القانون**، جامعة ستانفورد http://cddrl.stanford.edu/

والاتحاد الأوروبي.

كان شبح الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي كفيلاً بأحداث الفزع في قلوب مجتمع بنيته التحتية هشة وإمكاناته الاقتصادية ضعيفة. كانت النساء أكثر فئات المجتمع حساسية وأكثر تحسباً وأشد قلقاً من وقوع اليمن في براثن الحرب الأهلية، كثيرات ممن خرجن مؤيدات للحل السياسي ومؤيدات للانتقال السلمي للسلطة، تم أدراجهن في خانة المؤيدات للنظام، ولم يعتد بمشاركتهن ولا بخروجهن للميادين. تم تجاهلن من قبل الإعلام الفضائي الخارجي، ومن قبل الجهد التوثيقي الداخلي والخارجي، مقدّمين بذلك للعالم ولأجيالنا القادمة تاريخاً مشوّهاً وذاكرة مضطربة.

مشاركة سياسية ضعيفة وحضور خجل

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة السكان الإناث تمثّل (50.8٪) من إجمالي السكان. ومن المفترض أن تتساوى المرأة مع أخيها الرجل في توفير الخدمات وإتاحة فرص المشاركة في التنمية. لكن الواقع في اليمن يبيّن أن فجوة النوع الاجتماعي لا تزال كبيرة في مؤشرات التنمية. إنها ضد المرأة، حيث ما تزال نسبة الأمية في صفوف النساء تمثل 69.1٪ من إجمالي الأميين، في مقابل 27.3٪ من الذكور، والمشكلة في الريف أكبر إذ أن نسبة الأمية في صفوف نساء الريف تقدر بـ80.56٪ من مجموع نساء الريف، بينما هي في الحضر 40.25٪ من إجمالي نساء المدينة.

إن مؤشرات التحاق المرأة بالتعليم المدرسي في جميع المراحل منخفضة. فالإحصاءات الرسمية تشير إلى أن نسبة التحاق الإناث بالتعليم هي: (42.5٪ في التعليم الأساسي، و35.6٪ في الثانوي، و11.5٪ في التعليم الفني (المهني والتقني)، و30.8٪ في التعليم الجامعي، من إجمالي الملتحقين بكل مرحلة من هذه المراحل.

كما أن المرأة اليمنية مغيّبة عن المشاركة في التنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من أن نسبة الإناث تمثل 49.3٪ من إجمالي القوة البشرية القادرة على العمل إلا أن نسبة الإناث العاملات إلى إجمالي قوة العمل تمثل (12.1٪)، ومعدل مشاركة المرأة اليمنية في النشاطات الاقتصادية ما تزال في أدنى المستويات 9.9٪ ونسبة العاملات المشتغلات بأجر من إجمالي المشتغلين 8.1٪. كما أن نسبة البطالة بين الإناث القادرات على

العمل تمثل 40.2٪ في مقابل 11.3٪ عند الذكور القادرين على العمل[15].

وحتى الوظائف التي تدعو الثقافة التقليدية إلى حصر المرأة فيها كـ(الصحة والتعليم) لم تتحقق فيها عدالة النوع الاجتماعي، إذ إن نسبة تمكين المرأة في هذين المجالين منخفضة جداً مقارنة بالرجل؛ فنسبة الإناث العاملات في المجال الصحي من الإجمالي العام للعاملين في هذا القطاع 29.51٪، كما تمثّل المرأة في المجال التعليمي ما نسبته 19.62٪ من إجمالي العاملين في هذا القطاع.

ولأن المرأة اليمنية تدرك أن الثقافة التقليدية هي التي تتحكم في الواقع السياسي اليمني، فقد استثمرت ما هو متاح لها للمشاركة في الانتخابات لأنها كانت تدرك تماماً أنها بمشاركتها في الاقتراع قادرة على اختيار من سيتولى صناعة القرار لها ولأسرتها وللوطن بكامله، على الرغم من أنها ليست راضية عن بقائها بعيدة عن تولي مواقع صناعة القرار السياسي بصورة مباشرة.

وبناء عليه فقد شاركت المرأة اليمنية في الانتخابات النيابية عام 2003، وبنسبة تقدر (42.18٪) من مجموع الناخبين، وغامرت بعض النساء الجريئات وقتها بترشيح أنفسهن وكسر نمط الثقافة التقليدية، فترشحت 11 امرأة مقابل 518 رجلا، لكن للأسف لم تصل إلى مجلس النواب سوى امرأة واحدة مقابل 300 رجل.

وتكرر الوضع في انتخابات المجالس المحلية للعام 2006، ومع ذلك لم يصل إلى مجالس المحافظات سوى سبع نساء مقابل (400) رجل، وحتى على مستوى مجالس المديريات لم يصل إليها سوى (29) امرأة مقابل (677) رجلاً.

وفي هذا السياق، ظهرت فروقات تنموية في النوع الاجتماعي. ففي 2010، كان معدل الأمية بين الإناث في المناطق الحضرية 65 في المئة ووصل إلى 70 في المئة في المناطق الريفية. كما استمر انخفاض معدل التحاق الفتيات بالمدارس، لا سيما في المناطق الريفية. وفي اليمن تموت امرأة واحدة بين 39 امرأة يمنية من المضاعفات الصحية للأمهات، وشكلت وفيات الأمهات 42 في المئة من مجموع وفيات الإناث في المرحلة العمرية ما بين 15–49 سنة.

على الرغم من أن اليمن من الدول الموقعة على أغلب الاتفاقيات والمواثيق

(15) **تقرير وضع المرأة في اليمن للعام 2009**، اللجنة الوطنية للمرأة، رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية اليمنية.

الدولية لحقوق الإنسان والمرأة، إلا أنها إحدى أدنى الدول في معدلات تمثيل المرأة في الحياة العامة والسياسية. ففي البرلمان ظلت امرأة واحدة تمثّل نصف سكان اليمن، بينما يمثل 300 عضو برلماني من الرجال النصف الآخر من السكان. في مجلس الشورى، وهو هيئة استشارية بدون سلطات تشريعية، تم تعيين اثنتين من النساء مقابل 109 من الذكور. منذ عام 2006، ظل عدد النساء الوزيرات يتراوح ما بين وزيرة واحدة إلى وزيرتين مقابل ما يقارب 30 وزيراً من الرجال.

«ما زال الكثير من الانتهاكات تمارس ضد المرأة، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف تمثيل المرأة في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبينما يفترض أن تحمي القوانين القائمة النساء والفتيات، إلا أنها في الأغلب تفتقد إلى التطبيق أو تتفاوت فيه. كما لا توجد قوانين حتى الآن لحماية الفتيات من الزواج المبكر أو لحماية النساء من الاغتصاب والتحرش. وفي تناقض مع الشريعة الإسلامية، تحرم النساء في بعض المناطق اليمنية من ميراثها الشرعي»[16].

وعلى الرغم من واقع المرأة اليمنية المؤلم في مؤشرات التنمية البشرية، ورغم قتامة الأرقام السابقة في مجال تمكين المرأة اليمنية من مواقع صناعة القرار السياسي، فإن الواقع المعيش – وبخاصة مع ثورات الربيع العربي - قد أرغم المرأة اليمنية على مواجهة التحديات، واستثمار كل الفرص المتاحة لها من أجل تغيير واقع الحياة السياسية في اليمن، فقد دأبت على لعب دور المؤثر على أدوار الرجل السياسية من خلال وقوفها إلى جانبه زوجة وأماً وأختاً في البيت، وكذلك من خلال مشاركتها النضالية من أجل التغيير.

المبادرة الخليجية والتمثيل المناسب للنساء

كثيرات من نساء الثورة لم يشاركن في الحياة السياسية من قبل، وكثيرات منهن لا يعرفن أبجديات العمل السياسي، وكثيرات منهن لم يخرجن لطلب السلام والأمن والأمان. من هؤلاء النسوة ما شكل ما نسبته 50٪ كانت إجمالي مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية في 21 فبراير 2012 لانتخاب مرشح الرئاسة للفترة الانتقالية عبد ربه منصور هادي، وفقا للمبادرة الخليجية المزمنة وآليتها التنفيذية. فقد

(16) جميلة علي رجاء، المرأة اليمنية في المرحلة الانتقالية، تحديات وفرص" المرجع سابقاً.

شـارك 60٪ من اليمنيين الذين كانت أعمارهم 18 سـنة فما فوق في فبراير 2012 في الانتخابات الرئاسية التي أجريت حينها بموجب اتفاق نقل السلطة عقب احتجاجات العام 2011، وبلغت نسـبة المشاركة بين الرجال 70٪ وبين النساء 50٪ حسب نتائج الاسـتطلاع الذي أجرته مؤسسـة برسـنت لبحوث الرأي، وهي تقريباً نفس تقديرات نسبة المشاركة المنشورة عن اللجنة العليا للانتخابات في تلك الفترة[17].

لقد كان لمشاركة المرأة السياسية في هذه الفترة الحرجة أولوية قصوى بالنسبة للنسـاء المتعلمات في المناطق الحضرية، في حين أن قرار مجلس الأمن رقم 2014 دعا كافة الأطراف المعنية إلى «أن تكفل حماية النسـاء والأطفال وأن تعزز مشـاركة المـرأة في حل النزاع، ويشـجع كافة الأطراف على تيسـير مشـاركة المرأة مشـاركة تامة وعلى قدم المسـاواة على مسـتوى صنع القرار». وبينما تؤكد المبادرة الخليجية مشـاركة المرأة في الفتـرة الانتقالية، وانه ينبغي تمثيل المـرأة ضمن جميع الأطراف المشـاركة، فإن غالبية النسـاء يشـعرن أنه قد تم إهمالهن. ونتج بالتالـي انعدام الثقة بالأحـزاب التقليديـة، ممـا جعل النسـاء يشـعرن بـأن الأطـراف السياسـية المتنازعة ستتوحد حول مسألة واحدة فقط وهي إقصاء النساء.

بينما يسـلط نصّ المبادرة الضوء على أهميـة دور المرأة، إلا أن المبادرة تنص علـى «تمثيل المرأة تمثيلاً مناسـباً» في حكومة الوحـدة الوطنية، لكنها لا تنص على حصة 30 في المئة التي كان مطلباً اتفقت عليه الحركة النسـائية، وأكدته الحركة في المؤتمر الوطني للنساء في مارس 2012 والذي كان يهدف إلى توحيد مطالب المرأة لإدراجهـا فـي عملية الحوار. وعليه، اعتبر البعـض أن تعيين ثلاث وزيرات فقط في الحكومـة تمثيل «مناسـب» والبعض أشـاد بأنها خطوة ناجحة. كمـا أن اللجنة الفنية الهامة، التي شـكّلها الرئيس هادي لتحديد نطاق الحوار الوطني المقبل، شمل أفراداً ذوي الكفاءات العالية ومصداقية في الشـارع، لكن تمثيـل المرأة في البداية كان 20 في المئة فقط. ثم في سبتمبر 2012، أصدر الرئيس هادي قراراً جمهورياً بإضافة ستة أعضاء ذكور إلى اللجنة الفنية، فسبب تقليص التوازن وانخفاض نسبة النساء إلى 16 في المئة.

(17) **مؤسسـة برسـنت لبحوث الرأي وتعزيـز الشـفافية**، http://www.percentyemen.org/index_ar.php?it_id=76#sthash.awLGH5dx.dpuf

مطالب نسوية مغيبة وشعارات مفروضة

كان من الواضح أن خروج النساء اليمنيات في الساحات المختلفة، لم يبلور مطالب نساء اليمن الحقيقية في التغيير، ولم يتم تبني أية شعارات تقدمية تتعلق بتحرير المرأة، ولم تنجح توكل كرمان في تبني نموذج هدى شعراوي في مصر، مثلاً، كرائدة للتغيير وتحرير المرأة. فلم تظهر صور النساء اليمنيات إلا ككتلة سوداء غائبة الملامح، وكل ما يمكن أن تلتقطه عيناك هي عيون متطلعة للحرية تلوّح بأعلام ملوّنة، ولكنها لا تصرخ إلاّ بما يُملى عليها من شعارات: الشعب يريد إسقاط النظام (ساحة ميدان الستين)، والشعب يريد علي عبد الله صالح (ساحة ميدان السبعين).

«إن التعبير عن مطالب محددة تُعنى بـ«المساواة الجندرية» وبحقوق المرأة، لم تكن أولوية للثوار لأن العديد من الناشطات وضعن هذه الحقوق في الإطار الثوري الواسع المعني بالمساواة والعدالة. وظلت الناشطات تضعن حقوق المرأة في إطار المواطنة المتساوية، حتى بعدما تعرضت بعض الناشطات للضرب من قبل المتشددين في الساحة، وحتى بعد سياسة الفصل بين الجنسين عن طريق بناء الحائط الفاصل في ساحة التغيير بعد أشهر من الاختلاط. وأشار مؤلفو تقرير (أصوات قوية) إلى مشاركة النساء السياسية في احتجاجات التغيير في اليمن، وإلى أن وثيقة أهداف ومطالب الثورة السلمية الذي صاغها الشباب المستقل» لم تتحدث عن أي من المطالب المحددة للنساء التي صاغها التحالف الآخر «تحالف وطن – نساء من أجل السلم الاجتماعي». وإنما أعربت وثيقة الشباب عن حقوق المرأة تحت مظلة المواطنة المتساوية»[18].

وفي مجمل الأمر نجحت القوى المتصارعة في الساحة اليمنية المتمثلة في النظام (حزب المؤتمر الشعبي العام)، والمعارضة (حزب الإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك)، في استغلال النساء كما اعتادت من قبل في الانتخابات البرلمانية، وقد أكدت المرحلة الانتقالية الحالية أن أياً من هذه الأحزاب لا يؤمن بأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار في اليمن. فقد ظلت حشود النساء وجموعهن طيلة أيام

(18) أطياف الوزير، "ما يزال الطريق طويلا"، 3 ديسمبر، 2012 /https://www.opendemocracy.net/5050 -alwazir atiaf-zaid

الثورة مسيّرة ومسيّسة، وتم استغلال النساء، والأطفال في أحيان كثيرة، للتحايل على المجتمع الدولي ولجلب الاستعطاف والدعم. كما كانت معظم المهام التي توكل للنساء تتعلق بإعداد الطعام والخبز والتمريض وجمع التبرعات، وهي غالبا أدوار يغلب عليها الطابع التقليدي ويغيب عنها الطابع القيادي، فتظل النساء في اليمن بعيدة عن مواقع اتخاذ القرار. حيث لا يزال القرار السياسي، وقرار الحرب والسلام قراراً ذكورياً بامتياز.

وقد ظهر ذلك في عملية الحوار الوطني، والتي تم تمثيل المرأة فيها تمثيلاً يقوم على المحاصصة الحزبية والتقسيم المناطقي، ولم يعتمد على الكفاءة والفعالية. كما خضع العديد من قرارات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بالنساء للكثير من المعارضة والرفض، خصوصاً في ما يتعلق بإقرار نظام الحصة أو الكوتا بنسبة 30٪. كذلك في تحديد السن القانونية للزواج بـ 18 عاماً، وما يتعلق بمساواة المرأة بالرجل في الدية أو الأرش، وهي قرارات وجدت طريقها بصعوبة بالغة إلى وثيقة الحوار الوطني[19]، وهي الآن تشق طريقها بصعوبة أكبر لتضمينها في دستور اليمن الجديد، وستجد كذلك مقاومة ثقافية واجتماعية أكبر بعد تضمينها دستورياً وعند تطبيقها فعلياً.

«تم التوصل إلى القرار الخاص بالكوتا في الجلسة الثانية من جلسات مؤتمر الحوار الوطني.» وقد أقرّه عدد من الفرق في الجلسة الأولى، ولم يعترض عليه رسمياً إلا حزب الرشاد - بعد مشادة كبيرة في فريق بناء الدولة تناولتها وسائل الإعلام. وكأن قرار نظام الحصة الأول لم تُقرّه سابقاً بقية الفرق الأخرى، وأقر في الجلسة العامة الأولى، ولم تعترض عليه جميع المكونات ما عدا حزب الرشاد. وخرجت مظاهرات نسائية ضد نظام الحصة النسبية (الكوتا)، وخطب الجوامع تحذّر من «الغزو الغربي لنساء اليمن التي تهدد القيم الدينية»[20].

(19) **حقوق المرأة في الوثيقة الوطنية**، سلسلة كتيبات الحوار الوطني، الكتاب السابع، 2014، ص 14.

(20) انظر د. انطلاق المتوكل، **حقوق النساء في الدستور الجديد**، ورقة عمل مقدمة لاحتفالية اليوم العالمي للمرأة تحت شعار:
''مساواة المرأة تنمية للجميع''. والتي أقامتها اللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن 8 مارس 2014.

النساء لا يزلن في انتظار التغيير

ما زال وضع النساء اليمنيات بعيداً عن الواقع الذي كن يحلمن به، وما زالت نساء اليمن في انتظار التغيير. فبحسب تقرير نشرته منظمة أوكسفام الدولية، إن أربع نساء من كل عشر تحاورت معهن، أعربن عن أن حياتهن ازدادت سوءاً خلال عام 2012، وأنه إذا ما أريد للعملية الانتقالية أن تفضي إلى تغييرات إيجابية في حياة اليمنيين، يجب أن تلعب المرأة دورها كاملاً، وبشكل حقيقي، سواء في الاستجابة للأزمة الإنسانية أو في تشكيل مستقبل بلادها. فالنزاع وانعدام الأمن يعرّضان النساء للعنف. وأوصى التقرير بضرورة أن تعطي الحكومة الأولوية لحماية النساء من العنف[21].

يصعب الحديث عن حركة نسوية منظمة ومؤثرة في اليمن تعي حقوقها وتؤمن بمطالبها بعيداً عن عباءة القوى التقليدية في اليمن التي تتصدرها في اليمن حالياً قوتان محافظتان، وهما حركة الإخوان المسلمين ممثلة في حزب الإصلاح، الحزب الديني المحافظ الذي يعتبر الحديث عن حقوق النساء وحرياتهن ما هو إلا مؤامرة غربية تقودها القوى الإمبريالية، والحركة الحوثية بقيادة عبد الملك بدر الدين الحوثي ذات التوجه الشيعي، والتي لا تزال تتعامل مع النساء بنفس الآلية التي اعتادت الأحزاب السياسية استخدمها. فالمرأة تستغل سياسياً كقوة مؤثرة في الإطار العام، ولكنها لا تزال مسيّجة بإطار من القيم القبلية الشديدة المحافظة، والتي تحصرها في أدوارها التقليدية كتابعة للرجل وخاضعة لسلطته.

من الواضح أنه بدون إدراج حقوق المرأة إدراجاً حقيقياً في عملية التغيير فإن الحوار محكوم عليه بالفشل. كما قالت الدكتورة شيلا كارابيكو: «مهما كانت الحركة الاجتماعية رائعة هذا لا يعني أن النتيجة ستكون العدالة الاجتماعية أو الديمقراطية». ومع ذلك، على الرغم من العقبات المقبلة، يجب على المرء أن لا يفقد الأمل. لقد أعطت الثورة صوتا للنساء، وعززت ثقتهن بأنفسهن، وجعلتهن يؤمّن بأن المستحيل ممكن. ينبغي الاعتراف بأن هذا، بحد ذاته، شيء رائع وحدث تاريخي هام اجتماعياً وثقافياً[22].

(21) انظر **تقرير منظمة أوكسفام الدولية** – سبتمبر 2012 – لا يزلن في انتظار التغيير http://www.oxfam.org/en/research/still-waiting-change-yemen

(22) البروفسورة شيلا كارابيكو Sheila Carapico مديرة المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية بجامعة رتشموند بولاية فيرجينيا Richmond Univ.-Virginia

قائمة المصادر

«لا يزلن في انتظار التغيير»، تقرير منظمة أوكسفام الدولية، سبتمبر 2012.
http://www.oxfam.org/en/research/still-waiting-change-yemen

المتوكّل، إنطلاق. مخرجات الحوار الوطني الخاصة بالنساء، ورقة عمل مقدّمة للاحتفالية باليوم العالمي للمرأة تحت شعار: «مساواة المرأة تنمية للجميع»، أقامتها اللجنة الوطنية للمرأة واتّحاد نساء اليمن، 11 مارس 2014.

علي رجاء، جميلة. «المرأة اليمنية في المرحلة الانتقالية، تحديّات وفرص. ورقة بحثية نشرها برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي في مركز دراسات الديمقراطية والتنمية وحكم القانون، جامعة ستانفورد، يوليو 2013.

https://mailman.stanford.edu/pipermail/arabreform/2013-July/000035.html

شاكر، وميض. أصوات قوية: المشاركة السياسية للنساء في احتجاجات التغيير في اليمن، تقرير منظمة سيفرورد، مايو 2012.

http://www.saferworld.org.uk/downloads/SW%2038%20064%20Strong%20voices%20textpp%20aw%20no%20p19%20ARA_web.pdf

الصلاحي، فؤاد وآخرون. تقرير وضع المرأة في اليمن للعام 2009، تقرير اللجنة الوطنية للمرأة، رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية اليمنية.

علي أحمد، سهير، والغابري، محمد أحمد. وثيقة مطالب النساء من خلال مقرّرات مؤتمر الحوار الوطني، ملتقى النساء والشباب التابع لمكتب الأمين العام للأمم المتّحدة، يناير 2014.

حقوق المرأة في الوثيقة الوطنية، سلسلة كتيبات الحوار الوطني، الكتاب السابع، 2014.

الوزير، أطياف. «وما يزال الطريق طويلا،» 3، ديسمبر 2012.

https://www.opendemocracy.net/5050/atiaf-zaid-alwazir